الفصل 05

عروض السلام العراقية لأوروبا والولايات المتحدة

«الحقيقة هي أول الضحايا عندما تنشب الحرب».

السيناتور هيرام وارين جونسون.

لم تكن وكالة الاستخبارات الأمريكية لتظل ساكنةً في هذا الجو السياسي شديد التقلب. وببساطة، كان لا بُدَّ من تغيير الوضع الراهن، لقد رأت الوكالة تزايد الضغوط من المجتمع الدولي لإحداث تغيير ما، وأدركت أنَّ عليها أن تتكيف من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على النتاجات، وضمان أفضل الفوائد لواشنطن.

لم يكن تحسن العلاقات بين العراق وأوروبا وروسيا وآسيا هو (الخبر السيئ) الوحيد الذي تلقاه الجمهوريون الداعمون للحرب في الأشهر التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولسوء طالع معسكر الحرب، فإنَّ بغداد أخذت تُطبِّق إستراتيجيةً ناجحةً من محورين لإضعاف ما تبقى من دعم دولي للعقوبات، وبحسب هذه الإستراتيجية، فقد وجهت الحكومة العراقية دعوات إلى الشركات الأجنبية لزيارة بغداد، ومنحت البعثات التجارية عقودًا مغريةً لمشروعات إعادة الإعمار بعد رفع العقوبات.

سبب ذلك قلقًا ثانويًّا بخصوص حقوق النفط في عراق المستقبل؛ فقد استمر الطلب الأمريكي على النفط العراقي من دون توقف، ولم يتوقف جشع الولايات المتحدة للبحث عن فرص استكشاف حقول نفطية جديدة وتطوير القائم منها، بالرغم من عداء واشنطن لحكومة صدام حسين، وقد أثبتت المصافي الأمريكية أنَّها أفضل عملاء العراق منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين فصاعدًا؛ إذ كانت تستورد (750) ألف برميل يوميًّا، أو ما نسبته (9%) من مجموع الواردات النفطية الأمريكية [113]، وكانت شركات شيفرون، وإكسون موبيل، وبيأويل، وكوش بتروليوم تستخدم غالبًا النفط العراقي في مصافيها.

إذا كانت الولايات المتحدة عميل العراق الملتزم، فإنَّها - لأسباب واضحة- لم تكن عميل العراق المُفضَّل؛ فقد لجأ العراق إلى منح الدول الصديقة التي عارضت العقوبات عقودًا ضخمةً للاستكشافات النفطية، تُنفَّذ في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، وكانت روسيا من أبرز هذه الدول؛ إذ منحت بغداد الشركات الملاحية والتجارية الروسية قصب السبق في الاستثمار، ما جعلها تأخذ كميات كبيرة من النفط الخام... من العملاء السابقين [114].

وهكذا، دخلت روسيا المرحلة الحاسمة من انتعاشها الاقتصادي، وأصبحت أكبر شريك اقتصادي للعراق، وفازت بأربعين في المئة من مجموع عقود النفط الممنوحة ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وقد فُسِّر نقل العقود إلى تجار النفط الروس بأنَّه مكافأة لرفض موسكو السماح لواشنطن ولندن بتثبيت العقوبات في مجلس الأمن بدلًا من إنهائها، وقد أعلن الرئيس فلاديمير بوتين رغبة قوية في تمتين العلاقات مع بغداد.

والأهم من ذلك أنَّ العراق منح عقدًا مُربحًا لشركة لوك أويل، وهي شركة النفط الروسية الكبرى، وقد هدف هذا العقد المُوقَّع في عام 1997م إلى تطوير حقل غرب القرنة لإنتاج (600) ألف برميل يوميًّا، وكان أكبر عقد مُوقَّع مع شركة عالمية في عهد صدام حسين [115]، وقد حقق هذا العقد مكاسب مالية لشركة لوك أويل قُدِّرت بنحو عشرين بليون دولار، وبلغت حصة الحكومة الروسية فيه (3%).

شعرت كبريات شركات النفط الأمريكية بالإحباط عند الإعلان عن عقد لوك أويل، ولم تنجح الوعود بالسماح للشركات الأمريكية أن تُنافس في المرحلتين الثانية والثالثة من العقود الفرعية لتطوير حقل غرب القرنة، في تخفيف الصدمة التي تلقاها حملة الأسهم الأمريكيون

من منح روسيا وضع الدولة الأُولى بالرعاية. لقد ثبَّت هذا الوضع الحقوق النفطية في العراق، حتى إنَّه جمَّد العوائد الضخمة – على المدى البعيد – لشركات النفط الأمريكية ذات الارتباطات السياسية، مثل هاليبورتون وشيفرون تكساكو، التي كانت عيونها تتطلع إلى العراق منذ عشرات السنين. باختصار، لقد أثار عقد لوك أويل حفيظة واشنطن.

وبالرغم من كل الحديث في وسائل الإعلام الأوروبية، فإنَّ فرنسا وروسيا والصين لم تكن الدول الوحيدة التي حظيت بحصة الأسد من عقود إعادة الإعمار، بل إنَّ العراق قدَّم عروضًا سريةً مغريةً للولايات المتحدة أيضًا.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية مصممةً على التوصل إلى صفقة محكمة، فقد أعلن العراق في بداية شهر أغسطس عام 2000م رغبته التفاوض على «حل شامل لنزاعه مع الولايات المتحدة، يكون مجديًا لكلا الطرفين»، كما قال السفير العراقي لدى المنظمة الدولية سعيد حسن [116]. وقد وافق العراق، قبل بداية مباحثات القناة السرية، على عودة مفتشي الأسلحة الدوليين؛ ما مثل تحولًا في سياسة بغداد قد ينهي الجمود بخصوص قضية نزع السلاح العراقي، وقد قبلت وكالة الاستخبارات الأمريكية استئناف المفاوضات على أساس هذه الموافقة التي جاءت تحديدًا قبل (18) شهرًا من معرفة المجتمع الدولي بالتزام العراق باستئناف عمليات التفتيش.

وللإنصاف، فإنَّ حكومة بغداد كانت تأمل، بدءًا بشهري نوفمبر وديسمبر من عام 2000م، أن تعيد صياغة الاتفاقية الجديدة بطريقة تمنع السلوك العدائي والمهين لفريق ريتشارد بتلر قبل انسحابه عام 1998م [117]. في بداية المباحثات طلب العراق إلى الأمم المتحدة إصدار بيان لحُسن النوايا، يُلزِم المفتشين الدوليين بالتصرف على نحوٍ يحترم الدولة المضيفة، ومن دون أي إهانات للثقافة العربية، أو الاستخفاف بمعاناة الشعب العراقي، ولم يكن هذا القلق العراقي من دون أساس شرعي؛ فأنا شخصيًّا سمعت في مطعم الأمم المتحدة بنيويورك تعليقات مهينة عن الشعب العراقي، وقد استخف دبلوماسيون أمريكيون وبريطانيون في إحدى هذه الجلسات بوفاة الأطفال العراقيين، واختتموا الجلسة بنوبة من الضحك؛ لذلك فأنا أعرف أنَّ الإهانات العنصرية كانت أمرًا شائعًا، لذلك طلبت بغداد أن يتصرف موظفو الأمم المتحدة بمهنية.

قبل كل شيء، أراد العراق وضع آلية لرفع العقوبات استجابةً لالتزامه بما يضمن عدم استمرار عمليات التفتيش عن الأسلحة إلى الأبد - كما في السابق-، ومن دون الإقرار بالدليل الثابت على تعاون العراق، وخلوه من أسلحة الدمار الشامل.

ومرَّةً تلو الأخرى ظل الدبلوماسيون العراقيون يتساءلون عن موقف الولايات المتحدة حين تكتشف خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ولتلطيف الأجواء، كنت أمازح الدبلوماسيين بالقول إنَّ على العراق شراء أسلحة من إيران (عدو العراق اللدود سابقًا)، واستيرادها عن طريق سوريا (العدو اللدود الآخر). وعندما تصل الأسلحة إلى الحدود العراقية فإنَّه يتعيَّن على وزارة الخارجية عقد مؤتمر صحفي تكشف فيه عن هذه الأسلحة رسميًّا، وتعلن استعداد العراق تسليمها إلى الأمم المتحدة، وحتى إذا توقف العراق عن امتلاك هذه الأسلحة، ثم توقف عن تسليمها إلى الأمم المتحدة؛ لأنَّه لا يملكها أصلًا، فإنَّه سيُتَّهم بعدم الالتزام.

وفي تحريف أحمق، فقد عُدَّ عدم قدرة العراق على تسليم أسلحة دمار شامل خرقًا لقرارات مجلس الأمن، وما سمح بهذا التفسير الأخرق هو خلو سياسة العقوبات من أي إجراءات لما يمكن عمله لاحقًا، وبسبب جمود نص هذه السياسة لم يستطع مسؤولو الأمم المتحدة التكيف مع ذلك التحول على أرض الواقع، وما يدعو إلى الشك أيضًا هو أنَّ الرؤية الشاملة للشؤون العراقية تحولت إلى مجرد مصدر للوظائف والرواتب لمسؤولي الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، لقد كان الهدف الواضح لهؤلاء المسؤولين هو الحفاظ على أمنهم الوظيفي؛ لذلك كان من مصلحتهم إدامة العقوبات إلى ما شاء الله. إنَّ من المقرف حقًّا أن يكون فكر الأمم المتحدة وهدفها الإنساني على هذه الشاكلة، ولكنَّ هذا هو واقع الحال.

وجِدت مشكلة أخرى هي طبيعة نظام العقوبات وجموده اللذان ألغيا أي احتمال لطرح بدائل في المفاوضات؛ فقد طرح هذا النظام حلًّا شاملًا، أو لا حل ألبتة؛ ما سد الطريق أمام الخطوات التمهيدية التي تساعد على حلحلة هذا الجمود، وهكذا بدا تحقيق هدف استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة مستحيلًا بالنسبة إلى كثير من الدبلوماسيين؛ لأنَّ مطلبهم الأساس كان تخلي العراق عن كرامته الوطنية. وفي الوقت نفسه، كرَّرت الولايات المتحدة المطالبة باستمرار تطبيق معايير قاسية لضمان الشفافية، وحرية دخول المواقع، ولكنَّ العراق رأى أنَّها تضيف أعباءً وتبعاتٍ تتعارض مع تفويض مجلس الأمن. وتأسيسًا على ذلك، فإنَّك لن

تجد الكثير من الدبلوماسيين المحترمين الذين قد يُضحون بسمعتهم لحل هذه المشكلة لصالح المجتمع الدولي.

وكما هو الحال في مفاوضات محاكمة لوكيربي، فإنَّ هذا يعني أنَّ المجال كان مفتوحًا أمام اتصالات سرية من طرف ثالث للمساعدة على انطلاق العملية، هذا إذا أمكن العثور على شخص لا يستكين ويضعف أمام القيود المستحيلة واحتمالات الفشل الكبيرة.

والذي حدث هو ما كنت أريده؛ فقد سبق لي أن واجهت مثل هذه العقبة في محادثات القناة الخلفية لمحاكمة لوكيربي، عندما استحال إقناع ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها للأسباب نفسها؛ لذلك فهمت الاحتمالات والقيود والمحددات، واعتقدت أنَّ بالإمكان جعل العجلة تدور مرَّةً أخرى، وتأكيد التزام العراق باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، ثم تسليم الاتفاق المبدئي إلى الأمم المتحدة، ليعيد الفريق القانوني صياغته بلغة فنية.

إذا حدث ذلك فيمكن للأمم المتحدة أن تُعلن انتصارها، وسيحتفل الكونغرس، وسنشاهد نجاحنا من بعيد، في حين يستعرض الآخرون أنفسهم بخيلاء على شاشات القنوات التلفزيونية، وسيذهب كل هذا المجد الذي حققته إلى الآخرين الذين لا يعرف معظمهم كيف تسير عملية حل النزاعات.

ومع ذلك واستنادًا إلى خبرتي في قضية لوكيربي، فقد كنت متحمسةً للمساعدة، وقد رأيت في ذلك فرصةً نادرةً لخدمة القيم التي أُؤمن بها، كنت أتألم لعذابات الشعب العراقي، وكنت مستعدةً للمخاطرة السياسية، وكنت ملتزمةً بالاستمرار في العملية حتى النهاية؛ على أمل أن تنتهي الأزمة الإنسانية في العراق إلى الأبد؛ لذلك، اغتنمت الفرصة المتاحة بعواطف جيّاشة، وأعددت نفسي للعمل، وأكدت لرئيسي الدكتور فيوز أنَّني أضمن لواشنطن الحصول على ما تريده من بغداد. والواقع أنَّني كنت مؤهَّلةً لإنجاح هذا المشروع؛ فقد كنت على علاقة متميزة بالدبلوماسيين العراقيين بعد عملي الطويل في الوساطة السرية، وكنت أعتمد على مصادر في مجلس الأمن استعدَّتْ لمساعدتي.

كان السفير العراقي في الأمم المتحدة الدكتور سعيد حسن من بين الدبلوماسيين الذين كان لي شرف معرفتهم، لقد كان من أشجع الناس الذين عرفتهم، ومن أكثرهم أخلاقًا، ويحرص دائمًا على الالتزام باتخاذ القرارات التي تحمي مستقبل أطفال العراق.

والأهم من ذلك أنَّ الدكتور حسن أمضى سبع سنوات في هذا المنصب؛ لذلك كان يدرك الالتزامات المطلوبة من العراق للتخلص من العقوبات، وقد أخذ على عاتقه نقل تلك الرسالة إلى صدام حسين شخصيًّا، في الوقت الذي كانت فيه قضية استئناف عمليات التفتيش لا تزال قضيةً خلافيةً في بغداد [118]. كان الدكتور حسن يدرك أهمية نزع السلاح بالنسبة إلى الغرب، إلا أنَّه - مع ذلك- كان حريصًا على حماية سيادة العراق، ولم يكن الخروج من هذا المستنقع ممكنًا لولا الدكتور حسن؛ فهو الذي أنهى حالة الجمود.

في شهر أكتوبر عام 2000م أعلن العراق استعداده للتفاوض على «تسوية شاملة للقضايا العالقة جميعًا»، وقد نقل الدكتور حسن هذا العرض - بوساطتي- إلى الدكتور فيوز وهوفين، اللذينِ أوصلاه إلى كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات الأمريكية، والأطراف المعنية الأخرى في مجتمع الاستخبارات.

اتفق الجميع بعد انتخابات الرئاسة في شهر نوفمبر عام 2000م على تكليفي ببحث قضية التفتيش عن الأسلحة مع الدكتور حسن، وتمثل دوري في إقناع العراق بقبول الشروط الصعبة الخاصة بالالتزام والشفافية التي طلبتها الولايات المتحدة، ولكنَّني أُبلغت - تبعًا لشروط وكالة الاستخبارات الأمريكية - بأن لا دور لي في تحديد هذه المعايير الفنية، وأنَّ عليَّ فقط الضغط على العراق لقبول المطالب الأمريكية جميعها، وأن لا أنتقد هذه المطالب في العلن، أو في جلسات خاصة. وبعبارة أخرى، فإنَّ مهمتي كانت مقتصرةً على الطلب إلى العراق تلبية مطالب واشنطن قبل رفع العقوبات، والأخطر من ذلك أنَّ المطالب الأمريكية ستكون صفقةً متكاملةً لا تقبل المساومة، وأنَّه يتعيَّن على العراق أن يوافق على هذه المطالب كلها من دون شروط.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تبحث عن نصر علني، والأهم من ذلك أنَّها أرادت أن تقول لحلفائها الأوروبيين إنَّها استعادت الإمساك بزمام الأمور؛ ما يعني نجاحًا باهرًا للأمريكيين، وقد أرادت أيضًا - باغتصاب قرار السيطرة على الموعد الزمني لإنهاء العقوبات-

أن تلعب على الطرفين، فتجبر العراق على الخضوع لعملية التحقُّق والامتثال، وتمنعه في الوقت نفسه من الانتقام من واشنطن لموت مليون طفل عراقي دون سن الخامسة.

ظلت قضية التفتيش عن الأسلحة في قمَّة الأولويات، ولكنَّ العقود المغرية التي منحها العراق لدول أوروبية وآسيوية أوجدت واقعًا جديدًا جعل وكالة الاستخبارات الأمريكية تُصمِّم على تغييره، وتعمل المستحيل لحماية مصالح الشركات الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات. وهكذا، وفي شهر نوفمبر من عام 2000م، وبينما كانت عملية عَدِّ الأصوات لا تزال مستمرة في ولاية فلوريدا التقيت الدكتور حسن في منزله بنيويورك لإجراء مناقشات أولية بخصوص استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، وقد تُوِّجت اجتماعات شهري نوفمبر وديسمبر عام 2000م برسالة إلى نائب الرئيس ريتشارد تشيني في العشرين من شهر ديسمبر عام 2000م.

في تلك المرحلة لم تكن نتيجة الانتخابات الرئاسية قد حُسمت بعدُ، ولم يكن أحد يعلم إن كان الجمهوريون أو الديمقراطيون سيصلون إلى البيت الأبيض؛ لذا فإنَّ عودة المفتشين الدوليين إلى العراق ستكون هديةً لأحد المرشحينِ الرئاسيينِ؛ آل غور، أو جورج بوش.

بعد انتهاء عملية التنصيب كان المتوقع من وكالة الاستخبارات الأمريكية أن تهدي الرئيس الجديد أول انتصار سياسي خارجي لإدارته، مثل هدية إطلاق الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية في طهران بعد انتخاب الرئيس رونالد ريغان، وهكذا تستطيع الإدارة الجديدة أن تدعي تحقيق إنجاز عجزت عنه الإدارة السابقة، وأن تعرض صورة مهيبة للرئيس الجديد على المسرح العالمي [119]. كانت مصادري جميعها في الاستخبارات الأمريكية تتوقع الاعتراف بالجميل من البيت الأبيض.

وقد أعددنا مشروع عمل للخطوات المطلوبة من العراق، آخذين التوقعات السابقة في الحسبان.

ووفقًا لمشروع العمل هذا، يجب على العراق الالتزام بالآتي:

1. القبول – قبل كل شيء– بعودة مفتشي الأسلحة، ومراعاة أقصى درجات الشفافية في عملية التحقُّق والامتثال.

2. التعاون مع الأهداف الأمريكية في مكافحة الإرهاب ضمن عدد من المشروعات التي تُنفَّذ حاليًّا.

3. ضمان حصة الشركات الأمريكية من عقود الإعمار في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، وهذا يعني السماح للشركات المدنية كلها التي كانت موجودةً قبل حرب الخليج الأُولى بالعودة إلى العراق، واستعادة الحصة التي كانت لها في السوق قبل عام 1990م. يتعيَّن على العراق أيضًا أن يُعلن التزامه تجاه الشركات الأمريكية، والتوقيع على مذكِّرة التفاهم لكي تصبح سارية المفعول.

هل يبدو هذا كله مستحيلًا؟

لقد أثمرت جهودي نجاحات أكثر مما هو معترف به حاليًّا؛ فقد نقلت وكالة الاستخبارات الأمريكية مطالبها إلى بغداد قبل الموافقة على إجراء المباحثات، وأصدر العراق بيانًا توكيديًّا عامًّا قبل بدء الاجتماع [120].

لذلك، فقد أكد الدكتور حسن أنَّ «المباحثات ستكون مختصرةً؛ لأنَّ بغداد ملتزمة التزامًا كاملًا بالمطالب الأمريكية الحالية»، وقال في رسالته إلى نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد تشيني في العشرين من شهر ديسمبر: «سنحتاج إلى أسابيع قليلة فقط للاتفاق على التفاصيل» [121].

وأعلن السفير أنَّه مخوَّل من حكومته بالموافقة على «أي محادثات سرية أو علنية مع أي مسؤول أمريكي في نيويورك، أو أي مكان آخر في العالم».

وبطريقة معيبة سرق وزير الخارجية المُعيَّن حديثًا كولين باول مفردات الوعد العراقي بالتوصل إلى اتفاقية سريعة تُلبي المطالب الأمريكية كلها، وأبلغ الكونغرس أنَّ المباحثات ستكون مختصرةً، مستخدمًا تعبيرات السفير العراقي، وفي خضم هذه الأحداث كلها كانت مفاجأة كبيرة بانتظارنا؛ هي أنَّ الرئيس الجديد جورج بوش عيَّن ابن عمي آندرو كارد في منصب كبير موظفي البيت الأبيض، كان هذا من غير المتوقع. ولكن، أود الإشارة هنا إلى أنَّ قرار الدخول في مباحثات سرية كان قد اتُّخذ قبل شهرين من تعيين كارد في هذا المنصب، وعقدت أول اجتماعين مع الدكتور حسن قبل أسابيع عدَّة من تعينيه، ولذلك أستطيع تأكيد أنَّ المحادثات السرية لم تعتمد قط على تعيين ابن عمي.

كان من قبيل المصادفة أنَّ مراسلاتي كلها، التي تتحدث عن تفاصيل التقدم في مباحثات استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، كانت مُوجَّهةً إلى آندرو كارد، فكان -عمليًّا- يقوم بدور الحافظ للمراسلات المُوجَّهة إلى البيت الأبيض، ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وأجهزة الأمن الوطنية، وقد حقق ذلك أحد مطالب العراق الرئيسة؛ وهو التحقُّق من وصول نتائج الاتصالات إلى صناع القرار لا المجتمع الاستخباراتي.

في مطلع شهر يناير من عام 2003م وصل عدد الرسائل المُوجَّهة إلى آندرو كارد (11) رسالةً، تلقتها وكالة الاستخبارات المركزية أيضًا، وهكذا كان المسرح مُعَدًّا لإعلان النصر. أما الأمر الذي أدهش الجميع فكان انفراد الرئيس بوش بإعداد خطط أخرى؛ إذ أمر بقصف بغداد بعد مدَّة قصيرة من انتخابه في السادس عشر من شهر فبراير عام 2001م.

وبدلًا من (المباحثات المختصرة) و(الحل السريع)، استغرقت المباحثات الأولية لاستئناف عملية التفتيش عن الأسلحة عامًا آخر، وعندما امتنعت الولايات المتحدة عن وضع عراقيل افتراضية، فإنَّ سجلات مكتب التحقيقات الفيدرالي أشارت إلى أنَّني قد نجحت في شهر فبراير عام 2002م بتسليم اتفاق بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي. وللإنصاف، فقد ظلت خطة الإدارة لشن الحرب مخفيةً عن الجمهور الأمريكي، وعن جزء كبير من مجتمع الاستخبارات، ولم يكن لدى الوسطاء السريين أمثالي أدنى فكرة عن تصميم بوش على جر العالم إلى حرب مع العراق.

وهكذا، وبالرغم من غارات فبراير 2001م الجوية، فإنَّ المحادثات السرية استمرت، ولكن ببطء. أنهى الدكتور حسن مدَّة خدمته، وعاد إلى بغداد ليشغل منصب نائب وزير الخارجية. ومهما يكن، فقد وافق وزير الخارجية الجديد ناجي صبري على استمرار الحوار، وكان يتلقى تقارير عن الاجتماعات كلها. استمرت مباحثاتي مع كبار الدبلوماسيين العراقيين (صالح محمود، سعد عبدالرحمن، عبدالرحمن مضيان) الذين كلفتهم الحكومة العراقية بتولي هذه الاتصالات، وقد ظل حوارنا مثمرًا منتجًا.

لم يطلب إليَّ آندرو كارد - في أي وقت من الأوقات- وقف مشروعي، أو التوقف عن العمل بوصفي وسيطًا سريًّا أو قناةً خلفيةً مع بغداد؛ لذلك فمن المؤكد أنَّه كانت لدى عصابة الحرب

في البيت الأبيض خدعة محددة بخصوص نواياها تجاه العراق، وقد أخفوا هذه الخطة عني، وتركوني أُواصل عملي بإخلاص.

يمكننا الآن رؤية المأزق الذي واجهه مجتمع الاستخبارات الذي حاول خدمة الرئيس؛ فلو استذكرنا الماضي لشاهدنا أنَّ العالم أدرك تمامًا كيف مثلت الدبلوماسية مصدر تهديد لغرور الانفراد بالقرار في إدارة بوش، وسوف نكتشف متأخرين أنَّ جورج بوش كان قائدًا عاجزًا شديد الارتياب يتصنع لإخفاء ضعفه الشخصي، ولم يكن يفهم القيمة الإستراتيجية لحل المشكلات في إبقاء الولايات المتحدة مسيطرةً على الوضع؛ لذلك لم يكن حل المشكلات من جوانب قوته قط، فكان يجعل كل مَن حوله يعيش حالة اللايقين من أجل أن يظل متحكمًا.

ولكن، يمكن أن نغفر لمجتمع الاستخبارات في الأشهر الأُولى من إدارته؛ بسبب الصعوبات التي واجهته في فهم هذا الرئيس الجديد.

كان واضحًا من خطاب الحملة الانتخابية في عام 2000م فلسفة عدم التدخل في الشؤون الخارجية، وكانت عائلة بوش تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجالية العربية الأمريكية، وتلقت منها مبالغ طائلة لتمويل حملة الانتخابات الرئاسية، وكانت لهذه العائلة علاقات تاريخية بالنفط السعودي. وطوال الحملة الانتخابية كان بوش الابن يُؤكِّد الاعتدال المالي، ولم يتوقع أي إنسان أنَّه سيكون مُسرفًا.

من جانبها، رأت الاستخبارات بكل وضوح أنَّ المجتمع الدولي كان مستعدًّا لإنهاء العقوبات على العراق، واقتناص عقود إعادة الإعمار المغرية كلها، التي كانت تساوي عشرات البلايين من الدولارات في صورة دخل ووظائف.

ومع مرور الوقت أخذت الاستخبارات تعترف بعجز قيادة الرئيس بوش، وبدأت تشعر بضيق حقيقي من الأعباء الناجمة عن ضعفه، وفي الوقت نفسه فقد وجدت بعض المشكلات التي تتطلب حلولًا.

لو أنَّ الولايات المتحدة تخلَّت عن دورها القيادي في حل المشكلات لمارست دول وأحلاف أخرى دورها القيادي واتجاهها السياسي، لو حدث ذلك لأصبحت الولايات المتحدة معزولةً، وهذه حماقة كبيرة في رأي وكالة الاستخبارات الأمريكية، بصرف النظر عن أي ظرف؛ لذلك

فإنَّ السماح بانحسار النفوذ الأمريكي نتيجةً لفراغ قيادة البيت الأبيض سيعني فشلًا ذريعًا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

في المرحلة الأُولى من إدارة بوش شخصت وكالة الاستخبارات الأمريكية هذه الحالة جيدًا، وأخذت تعمل على حلها؛ فاتخذت إجراءات احترازية للتأكد أنَّ اتصالاتي بالعراق تخضع لإشراف دقيق، وهكذا تحكمت الوكالة في جدول الأعمال بحزم، وطلبت إليَّ أن لا أعارض أي مطالب إضافية قد تختار واشنطن فرضها على العراق. ولقاء انصياعي لبرنامج الحكومة الأمريكية، سُمِح لي بالعمل على وقف العقوبات.

بالنسبة إليَّ، كان دافعي إنسانيًّا؛ لأنَّني لم أكن قادرةً على تحمُّل معاناة العائلات العراقية وأطفالها، وقد رأيت أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية تُوفِّر لي فرصة فريدة للإسهام في الحل؛ لذا أعددت نفسي، ثم بدأت العمل.

وقد أكد العراق مرَّةً أخرى موافقته على المطالب الأمريكية، وسرعان ما بدأت أبحث عن مساعدة مصادري الدبلوماسية الأخرى في الأمم المتحدة، وقد حققت بعض النجاحات. في أثناء مفاوضات لوكيربي كنت قد أنشأت علاقات مع دبلوماسيين كبار من ماليزيا، التي كانت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، وعلى رأسهم السفير حاسمي آغام [122]، وعندما انطلقت المباحثات السرية مع العراق، اتصلت بمصدري في السفارة الماليزية راني إسماعيل هادي علي، طالبًا المساعدة. لا يمكن للاستخبارات الأمريكية أن تنفي ذلك؛ فعلاقتي بالسيد راني، وإسهام ماليزيا في حل المشكلات العراقية مثبت في تسجيلات المكالمات الهاتفية والرسائل الخطية والإلكترونية. وفي الحقيقة، فإنَّ دعم ماليزيا لعملية السلام ونصائحها طوال المباحثات السرية، كانت قيمّةً جدًّا، لقد أثبتت ماليزيا أنَّها شريك رائع [123]؛ فهذه الدولة ذات الأغلبية المسلمة المفعمة بالحيوية، تُعَد واحدةً من أكبر المراكز المالية؛ إذ يوجد في كوالالمبور وحدها أكثر من (30) مصرفًا عالميًّا، وهي مُصدِّر رئيس للأجهزة الإلكترونية، وتتميز بتنوع اقتصادها، وتصل نسبة التعليم فيها إلى نحو (89%) من مجموع السكان البالغ عددهم (24) مليونًا، زد على ذلك أنَّ دين الدولة الرسمي هو الإسلام، وأنَّ حكومتها تعمل على تعزيز علاقاتها بالدول الإسلامية الأخرى، بما في ذلك دول الشرق الأوسط. وضمن اهتمامها بتطوير علاقاتها مع واشنطن، عرضت وزارة الخارجية الماليزية ممارسة دور الوسيط الرسمي بين العراق

والولايات المتحدة في أي مفاوضات سرية، كان هذا العرض قيّمًا، يُبشِّر بنتائج إيجابية لمجال واسع من القضايا الإسلامية والشرق أوسطية.

والأهم من هذا كله أنَّ السفير حاسمي آغام - المعروف بدوره الدبلوماسي المتميز في حركة عدم الانحياز لثلاثين عامًا- عرض بأن يكون هو الوسيط المكلف رسميًّا بين العراق والولايات المتحدة، كان هذا العرض فرصةً لتحريك المفاوضات الخاصة بقضايا النزاع كلها، خاصةً أنَّ الولايات المتحدة رفضت التفاوض المباشر مع العراق، بالرغم من إعلانه المتكرر عن استعداده لذلك. كانت شخصية آغام القيادية تُوفِّر فرصةً للتقدم إلى الأمام، وقد كلف راني إسماعيل هادي علي - الخبير بسياسة العقوبات، الذي كان يشاركه في اجتماعات مجلس الأمن- بالتنسيق معي، وتقديم الاستشارة في المفاوضات [124].

ومن دون إعطاء أي تفسير لم يتخذ القادة الجمهوريون أي إجراء بخصوص العرض الماليزي، فأضاعوا بذلك تحالفًا قويًّا كان يمكن أن يحل عددًا من قضايا الشرق الأوسط المعقدة، والواقع أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت مصممةً على التحكم في أي تسوية مع العراق، ولم تكن ترغب في أي مشاركة دولية، ومع ذلك كان واضحًا أنَّ القادة الجمهوريين قد فشلوا في إدراك كيف يمكن استغلال التحالفات الإستراتيجية لتعزيز التأثير الأمريكي في أجزاء أخرى من العالم، لقد كانت إدارة البيت الأبيض قصيرة النظر؛ حتى إنَّها لم تدرك كيف يمكن الإفادة من الشراكات المتبادلة بترتيب الأولويات في تلك المناطق، وتقريب سياسة هؤلاء الشركاء من السياسة الأمريكية.

كانت الدبلوماسية بعيدةً عن تفكير القادة الجمهوريين، حتى وإن كانت تعني إملاء النتاجات التي تتحكم فيها الولايات المتحدة، والتي تتفق مع المخططات الأمريكية، ولم يفهم القادة الجمهوريون في عصر العولمة أنَّ الإدارة التفاعلية قد توجد الأسس الإستراتيجية التي تقوي أمريكا، لم يفهموا لماذا تتطلب المشكلات حلًّا تفاعليًّا.

بعدما أخذ ضعف السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية يظهر للعيان، وجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نفسها مضطرة إلى مواجهة إدارة بوش، وقبلنا التحدي. كان التزام ماليزيا بالمشاركة في الحل نيابةً عن المجتمع الدولي فرصةً مثاليةً، وكان السفير آغام مثل المعلم الذي ينقل خبرته الحياتية إلى الجيل الصاعد من الدبلوماسيين الماليزيين. كانت

زيارة السفارة الماليزية تبعث على الإثارة؛ ففيها كنت أتلقى النصح والإرشاد في المفاوضات الأولية بخصوص التفتيش عن الأسلحة، وقد أكد السفير آغام والسيد راني أنَّ المحادثات السرية ستكون وفقًا لمعايير الأمم المتحدة في الالتزام والامتثال بعد خروج الولايات المتحدة من الساحة.

وللتاريخ، فإنَّ السفير العراقي الدكتور حسن، إلى جانب سفير ماليزيا حاسمي آغام، يستحقان جائزة نوبل للسلام؛ لجهودهما في بناء علاقات سلمية مع أمريكا وجيران العراق.

كان الدكتور حسن يتمتع ببصيرة ثاقبة لما هو ضروري لإعادة بناء اقتصاد العراق وبنيته التحتية بعد رفع العقوبات، في حين ظل السفير آغام وفريقه الدبلوماسي بعيدًا عن الأضواء، وأسهم بهدوء في التوصل إلى حل ناجح. لم أصادف في حياتي أحدًا يستحق جائزة نوبل للسلام أكثر من هذينِ الرَّجلين، وقد ثبتت عبقرية آغام عندما اختيرت ماليزيا لرئاسة حركة عدم الانحياز في شهر نوفمبر من عام 2003م؛ وتأسيسًا على ذلك كله، فقد كان اتفاق السلام مع العراق في متناول يد العالم في مطلع شهر يوليو عام 2001م.

كان كل شيء يبعث على الأمل؛ فقد أكد العراق مرَّةً تلو الأخرى موافقته على الشروط الأمريكية، في تناقض واضح لما قالته إدارة بوش للشعب الأمريكي قبل الحرب، وقد حُلَّت المشكلات كلها عن طريق الحوار السري [125]، حيث أحرزت الدبلوماسية نجاحًا باهرًا، لكنَّ حماس العراق لاستئناف عمليات التفتيش في أسرع وقت ممكن قوبل بتردد لا مثيل له من الإدارة الأمريكية، وبدا جليًّا أنَّ إدارة بوش كانت تتلكأ؛ لعلمها أنَّه لم يعد لدى العراق ما يكشفه أو يدمره، ما جعلها تخاف من استمرار عملية التفتيش العبثية، إلا أنَّ العراق أصر على بدء المحادثات؛ لأنَّه رأى الزخم المتصاعد من المجتمع الدولي المطالب برفع العقوبات، وكان حريصًا على إثبات أنَّ مخزونه من أسلحة الدمار الشامل قد دُمِّر منذ أمد طويل.

وقد اقتنعني تصرف المسؤولين العراقيين، خاصةً رغبتهم في تخطي المأزق الحالي، أنَّ عملية التفتيش لن تُسفر عن اكتشاف أي أسلحة دمار شامل، أو أي منشآت لإنتاجها في هذا البلد.

اقتنعت أيضًا أنَّ مجتمع الاستخبارات يشاطرني الرأي نفسه؛ إذ لم يعد يرى أي جدوى في الدعاية الأمريكية بخصوص إنتاج العراق أسلحةً محرَّمةً دوليًّا، لكنَّ مهمتي لم تكن توجيه الاتهامات، وإنَّما ضمان الالتزام الكامل، والحصول على أكبر قدر من التنازلات من بغداد.

وعلى مدى الثمانية عشر شهرًا اللاحقة، فقد تضمَّن العرض العراقي المُقدَّم إلى الولايات المتحدة ما يأتي[126]:

1. موافقة العراق على استئناف عمليات التفتيش، بدءًا بشهر أكتوبر من عام 2000م. كان هذا قبل (18) شهرًا من إبلاغ المجتمع الدولي بالموافقة العراقية.
2. وعد العراق شمول شركات النفط الأمريكية في امتياز التنقيب عن النفط وتطوير آبار النفط مستقبلًا (بدءًا بشهر أكتوبر من عام 2000م)، ومع أنَّ سحب العقود من روسيا والدول الأوروبية كان أمرًا مستحيلًا من الناحية السياسية، فقد كانت لدى العراق وسائله الخاصة بدمج شركات النفط الأمريكية في العقود الحالية. وعد العراق أيضًا بتخصيص ميزانيات ضخمة لشراء معدات نفط أمريكية قال إنَّها الأفضل في العالم.
3. عرض العراق شراء مليون سيارة أمريكية الصنع سنويًّا مدَّة عشر سنوات؛ لتجديد سيارات مواطنيه القديمة التي يعود تاريخ صنع معظمها إلى ثمانينيات القرن العشرين، كانت عمليات الشراء هذه ستُوفِّر آلاف فرص العمل في مجال صناعة السيارات الأمريكية التي كانت تعاني متاعب مالية بسبب قلة الاستثمار.
4. وعد العراق إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية أولويةً في عقود شراء المنتوجات والخدمات المتعلقة بالاتصالات اللاسلكية.
5. وعد العراق إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية أولويةً في عقود شراء مستلزمات الرعاية الطبية، والمنتوجات الدوائية، ومعدات المستشفيات.
6. وعد العراق إعطاء المصانع الأمريكية أولويةً في عقود شراء المعدات الثقيلة، والسماح للشركات الأمريكية بالعودة إلى السوق العراقية كما كانت عليه الحال قبل حرب الخليج الأُولى، واستُثنيت من هذا الوعد المعدات العسكرية ذات الاستخدام المزدوج. وكان الدكتور فيوز قد أدلى بشهادته أمام لجنة الكونغرس المكلفة بالتحقيق في قضية

الشركات الأمريكية التي زودت العراق بأسلحة قبل حرب الخليج الأُولى، قائلًا: «أن لا خطر من عقود الاستخدام المزدوج، بل إنَّ ذلك سيُوفِّر فرصًا للشركات الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات».

7. موافقة العراق على أن يكون شريكًا رئيسًا في الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وقد أكد مرَّةً أخرى أنَّ كل ما تريده الولايات المتحدة ستحصل عليه، بصرف النظر عن كُنْه هذه المطالب.

نُقِلت العروض العراقية كلها إلى آندرو كارد، وضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية الدكتور فيوز، وقد اتبعنا الإستراتيجية وعملية كتابة التقارير نفسيهما اللتين أثبتتا نجاحهما في مفاوضات لوكيربي.

لم توجد أي مفاجآت في مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية التي فهمت جيدًا طريقتي في التفكير؛ وهي أنَّ كلا الطرفين بحاجة إلى إيجاد طرائق جديدة لحل المشكلات. وبالرغم من الإهانات التي تلقيتها من وزارة العدل بعد توجيه الاتهامات إليَّ، إلا أنَّني نجحت في كل ما قمت به؛ إذ أحبني العرب، ومدحتني وكالة الاستخبارات الأمريكية. ونظرًا إلى تصنيف العراق وليبيا ضمن الدول المارقة؛ فقد اهتمت أجهزة الاستخبارات الأجنبية أيضًا بما كنت أقوم به، وأعتقد حقيقةً أنَّني كنت مصدر المعلومات الرئيس لمعظم شبكات الاستخبارات الأجنبية، خاصةً في أثناء محادثات التفتيش عن الأسلحة، والتحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

فمثلًا، كانت الاستخبارات البريطانية تلاحقني عند ذهابي لتناول طعام الغداء أو العشاء في مطاعم مانهاتن مع كبار الدبلوماسيين في مجلس الأمن، مثل الماليزيين، أو عند اجتماعي بدبلوماسيين عراقيين أو ليبيين لبحث التقدم الحاصل في المباحثات السرية، أو القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

لم يخلُ الأمر من مواقف طريفة؛ ففي مرَّات كثيرة كان زوجان من البريطانيين المتأنقين يصلان بعد وصول مضيفي مباشرةً، ويجلسان إلى طاولة مجاورة لنا، وكنت أُلاحظ أحدهما يدس مئة دولار في جيب المضيف الذي حجز لهما الطاولة، لم يطلبا طعامًا ألبتة، وكانا يكتفيان بالشاي، أو القهوة، أو الماء، ولم يكن أحد من مُقدِّمي الخدمة يزعجهما طوال ساعتين أو ثلاث

ساعات، وهما يستمعان إلى محادثتنا، وعندما كنت أغادر أنا ومضيفي كانا يناديان مُقدِّم الخدمة، ربما ليدفعا إليه ورقة نقدية أخرى.

فهل يمكن لوزارة العدل – مع هذه المراقبة كلها، وإشراف هوفين والدكتور فيوز على عملي– أن لا تكون على علم بعلاقتنا طوال هذه السنوات؟ هل كان المسؤولون فيها يعتقدون بحق أنَّني (عميلة للعراق)؟

يبدو لي أنَّ ذلك مستحيل، وأعتقد أنَّ دوافعهم كانت مختلفةً؛ فنظرًا إلى اتصالي بدبلوماسيين عراقيين مهمين في الأمم المتحدة، توافرت لديَّ معلومات كثيرة عن فرص التوصل إلى سلام شامل مع العراق، بما في ذلك وعود بمنح عقود للشركات الأمريكية، واستعداد العراق للتعاون في تحقيقات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهذا ما أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا إخفاءه بأي وسيلة.

ونظرًا إلى نشاطي المعارض للحرب والعقوبات؛ كان لا بُدَّ أن أكشف ما يريدون إخفاءه، ولا شك في أنَّ لديَّ الكثير لأقوله.

obeikan.com